الأمم المتحدة

DP/FPA/2015/10

Distr.: General
30 June 2015
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥
٣١ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، نيويورك
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت
صندوق الأمم المتحدة للسكان – التزامات التمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان

صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير عن مساهمات الدول الأعضاء وجهات أخرى في صندوق الأمم المتحدة للسكان وتوقعات الإيرادات لعام ٢٠١٥ والأعوام المقبلة

موجز

أُعدَّ هذا التقرير استجابة لمقررَي المجلس التنفيذي ٥/٩٩ و٩/٢٠٠٠ اللذين طلبا إلى المدير التنفيذي تقديم تقديرات مستكملة سنوياً للموارد العادية وموارد التمويل المشترك. وتمشياً مع الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الصندوق) للفترة ٢٠١٤–٢٠١٧، يتمثل الهدف من هذا التقرير في تعزيز الحوار بين الصندوق ومجلسه التنفيذي بشأن حالة موارد الصندوق بشكل عام، ومواصلة العمل في الوقت نفسه على تحقيق الهدف الهام المتمثل في زيادة الموارد العادية وتوفير قاعدة مستقرة ومتنوعة للموارد يمكن التنبؤ بها.

وفي عام ٢٠١٤، بلغت إيرادات المساهمات التي تلقاها الصندوق للموارد العادية وموارد التمويل المشترك مقدار ١ ٠٠٢,٥ مليون دولار، بزيادة نسبتها ٤,٧ في المائة عن عام ٢٠١٣. وتنقسم هذه الإيرادات في مجموعها إلى مبلغ ٤٧٧,٤ مليون دولار تبرعات للموارد العادية، ومبلغ ٥٢٥,١ مليون دولار لموارد التمويل المشترك. ومقارنة بعام ٢٠١٣، بلغت الزيادة في إيرادات المساهمات المقدمة للموارد العادية في عام ٢٠١٤ مقدار ١٧,٤

130715 090715 15-11063X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مليون دولار، أي ٣,٨ في المائة، وبلغت الزيادة في إيرادات المساهمات المقدمة لموارد التمويل المشترك مقدار ٢٧,٢ مليون دولار، أي ٥,٥ في المائة.

وتمشياً مع قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧، يعتقد الصندوق اعتقاداً راسخاً أن زيادة المساهمات المالية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وخاصةً للموارد العادية، أمرٌ أساسي للإدماج الكامل لجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية داخل الاستراتيجيات والأطر الإنمائية الوطنية، ولتمكين البلدان من تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ وبإطار التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. ومازالت المساهمات الموجهة للموارد العادية، نظراً لعدم ارتباطها بأوجه إنفاق معينة، تمثل أساس الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وعلاوة على ذلك، وعلى نحو ما أكده قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ وأكدته قرارات سابقة، يدرك الصندوق أن الموارد غير الأساسية (بما فيها موارد التمويل المشترك) المتأتية من مصادر متنوعة تمثل أحد المكونات الهامة للموارد العادية للصندوق.

عناصر قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد مقرر بشأن التزامات تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان. وترد عناصر هذا المقرر في الفرع خامساً من هذا التقرير.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – الموارد العادية وموارد التمويل المشترك ٦

ألف – عرض عام لإيرادات المساهمات المقدمة للموارد العادية ٦

باء – عرض عام لمساهمات التمويل المشترك ١٣

جيم – التمويل المواضيعي ١٧

دال – المساهمات المقدمة لصندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل التأهب للطوارئ والاستجابة الإنسانية ٢٢

هاء – المساهمات المقدمة من القطاع الخاص ٢٣

ثالثا – الجهود المبذولة لتنويع قاعدة التمويل ٢٤

رابعا – خلاصة ٢٤

خامسا – عناصر قرار ٢٦

المرفقات

١ – إيرادات المساهمات في الموارد العادية التي تلقاها صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠١٤ والتقديرات المتوقعة لعام ٢٠١٥، حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥

٢ – الجهات المانحة التي قدمت التزامات متعددة السنوات للموارد العادية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بحسب السنة، من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٤، حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥

٣ – المانحون الرئيسيون العشرة الأوائل للموارد العادية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٤

٤ – مساهمات التمويل المشترك المقدمة من البلدان المستفيدة من البرامج دعماً لبرامجها القطرية

٥ – الأموال التي تلقاها صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٤ بوصفه الوكيل الإداري لبرامج الأمم المتحدة المشتركة

ويمكن الاطلاع على المرفقات على الموقع الشبكي لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

أولاً - مقدمة

١- أُعدَّ هذا التقرير استجابة لمقررَي المجلس التنفيذي ٩٩/٥ و٢٠٠٠/٩ اللذين طلبا إلى المدير التنفيذي تقديم تقديرات مستكملة سنوياً للموارد العادية وموارد التمويل المشترك. وتمشياً مع الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الصندوق) للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، يتمثل الهدف من هذا التقرير في تعزيز الحوار بين الصندوق ومجلسه التنفيذي بشأن حالة موارد الصندوق بشكل عام، ومواصلة العمل في الوقت نفسه على تحقيق الهدف الهام المتمثل في زيادة الموارد العادية وتوفير قاعدة مستقرة ومتنوعة للموارد يمكن التنبؤ بها.

٢- ويؤكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (الاستعراض الشامل للسياسات)، كما تؤكد قرارات سابقة، من بينها القرار ٢٠٨/٦٢ والقرار ٢٨٩/٦٤، جملة أمور من بينها أن الموارد العادية تمثل الأساس للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وأن زيادة المساهمات المالية المقدمة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وخاصة للموارد العادية، ضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٣- وتحث القرارات البلدان التي في وضع يسمح لها بذلك على زيادة تبرعاتها بدرجة كبيرة، وعلى المساهمة على شكل التزامات متعددة السنوات من أجل تحسين إمكانية التنبؤ بالموارد. وتعترف القرارات بأن الموارد غير الأساسية تمثل أحد المكونات الهامة المكمِّلة للموارد العادية، كما تحث الدول الأعضاء التي تقدم مساهمات غير أساسية على خفض تكاليف المعاملات وتبسيط شروط الإبلاغ قدر المستطاع. ولئن كان الصندوق ممتناً للدور المكمِّل الذي تؤديه الموارد غير الأساسية في عمله ويقدره، فإنه يواصل الدعوة إلى زيادة موارده العادية، نظراً لأنها توفر الحيادية وتعزز المرونة وتمكِّن المنظمة من الاستجابة بصورة أكثر فعالية للاحتياجات الإنمائية للبلدان.

٤ - وسيعرض الصندوق استراتيجيته لتعبئة الموارد أثناء الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٥، على النحو المطلوب في مقرر المجلس التنفيذي ٢٥/٢٠١٤. ويقدِّم هذا التقرير المزيد من المعلومات الأساسية عن هذه الاستراتيجية. وتمشياً مع الاستعراض الشامل للسياسات، يواصل الصندوق التأكيد على أهمية زيادة الموارد العادية التي يمكن التنبؤ بتوافرها، لما لها من أهمية حاسمة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للصندوق وتنفيذ برامجه لدعم البلدان في إدماج برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إدماجاً كاملاً في استراتيجياتها وأطرها الإنمائية الوطنية. وعلاوة على ذلك، فإن الموارد العادية تمكن الصندوق من دعم الحكومات

والمجتمع المدني والشركاء الرئيسيين الآخرين ليشاركوا مشاركة كاملة في تنفيذ توصيات الاستعراض الذي أُجري لمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، ولوضع المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ضمن النتائج المنشودة من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥ - ويتضمن هذا التقرير جداول عن المساهمات العادية ومساهمات التمويل المشترك للصندوق. وترد بيانات إضافية في المرفقات. أما أرقام عام ٢٠١٥ فهي تقديرية استناداً إلى المعلومات الواردة والالتزامات والمساهمات المسجلة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وقد تختلف بعض الأرقام الواردة هنا عن تلك الواردة في الاستعراض الإحصائي والمالي لعام ٢٠١٤ [DP/FPA/2015/5 (Part I)/Add.1]، نظراً لأن هذا التقرير يورد الإيرادات السنوية الإجمالية المؤلفة من المبالغ المحددة في اتفاقات موقعة مع جهات مانحة والمسجَّلة كإيرادات وفقاً للسياسات المحاسبية للصندوق، بغض النظر عن فترة التنفيذ وجدول السداد. وتورَد هذه المساهمات باستثناء (أ) التحويلات إلى إيرادات أخرى لأغراض سداد الرسوم الضريبية؛ (ب) المبالغ المردودة إلى الجهات المانحة؛ (ج) استرداد التكاليف غير المباشرة.

٦ - ويعرب الصندوق عن امتنانه لجميع الدول الأعضاء لما تقدمه من دعم سياسي ومالي مستمر. فإن الموارد العادية، حسبما يؤكد الاستعراض الشامل للسياسات، أساسية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظمة من أجل التنمية. وفي ظل الخطة الاستراتيجية والميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، يواصل الصندوق العمل مع أعضاء المجلس التنفيذي ومجتمع المانحين الأوسع نطاقاً بغرض زيادة الموارد العادية وموارد التمويل المشترك دعماً لخطته الاستراتيجية. وتوزَّع موارد الصندوق بما يتماشى مع رؤية وتوجيه الخطة الاستراتيجية (والذي يُعرف عادة باسم 'الهدف')، وهو تعميم فرص الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وإعمال الحقوق الإنجابية، والاهتمام بالشباب والمراهقين للتعجيل بالتقدم المحرز فيما يتعلق بجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٧ - والأهم من ذلك أن إطار الإجراءات المقررة لمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ يطرح إطاراً جديداً للتوافق العالمي في الآراء على أن المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بما يشمل وضع تعريف شامل للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية يعزز حقوق الإنسان للنساء والفتيات، مازالت هي الأساس لتحقيق رفاه الفرد وصموده في مواجهة الأزمات، ولتحقيق انخفاض النمو السكاني والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة. ويبرز التقرير حقيقة مفادها أن عدداً من التحديات المستمرة له آثار هامة على السياسات الإنمائية والاستدامة والتنمية المستدامة وهي: الفروق المتزايدة في الثروة والدخل؛ وعدم تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والحاجة إلى التعلم مدى الحياة وبناء القدرات البشرية، وخاصة

للشباب؛ وضرورة التصدي لمظاهر التفاوت الحالية في تعميم الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء؛ وضرورة سد الثغرات في قدرة البلدان على جمع البيانات وتحليلها واستخدامها.

٨ - ونظراً للأهمية الحاسمة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في تحقيق خطة الأمم المتحدة التحولية، وآثاره على الصندوق فيما يتعلق بالاستجابات الشاملة والمتكاملة، يحتاج الصندوق، أكثر من أي وقت مضى، إلى موارد مالية كافية ومستمرة ويمكن التنبؤ بتوافرها من أجل تنفيذ ولايته. ومن شأن زيادة الموارد أن تمكن الصندوق من تحسين دعمه المقدم للبلدان من أجل تحقيق أهداف استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ وإطار التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. ومن هذا المنطلق يناشد الصندوق المجلس التنفيذي والدول الأعضاء أن يترجموا التزاماتهم المعلنة بتحقيق هذه الأهداف إلى التزامات مالية متعددة السنوات للصندوق.

ثانياً - الموارد العادية وموارد التمويل المشترك

ألف - عرض عام لإيرادات المساهمات المقدمة للموارد العادية

٩ - في عام ٢٠١٤، بلغت إيرادات المساهمات التي تلقاها الصندوق للموارد العادية وموارد التمويل المشترك مقدار ١ ٠٠٢,٥ مليون دولار (الجدول ١)، بزيادة نسبتها ٤,٧ في المائة عن عام ٢٠١٣. وتنقسم هذه الإيرادات في مجموعها إلى مبلغ ٤٧٧,٤ مليون دولار تبرعات للموارد العادية، ومبلغ ٥٢٥,١ مليون دولار لموارد التمويل المشترك. ومقارنة بعام ٢٠١٣، بلغت الزيادة في إيرادات المساهمات الموجهة للموارد العادية في عام ٢٠١٤ مقدار ١٧,٤ مليون دولار، أي ٣,٨ في المائة، أما فيما يتعلق بموارد التمويل المشترك، فقد شُهِدَت زيادة قدرها ٢٧,٨ مليون دولار، أي ٥,٥ في المائة.

١٠ - واستطاع الصندوق أن يحشد موارد مجموعها ١ ٠٠٢,٥ مليون دولار. وتجاوز ذلك رقمه المستهدف للموارد العادية لعام ٢٠١٤، وذلك بأن حشد مبلغ ٤٧٧,٤ مليون دولار مقابل هدف الخطة الاستراتيجية البالغ ٤٧٦,٠ مليون دولار، أي نسبة ٠,٣ في المائة. أما فيما يتعلق بالتمويل المشترك، فقد قلّت مساهمات عام ٢٠١٤ وقدرها ٥٢٥,١ مليون دولار عن هدف الخطة الاستراتيجية البالغ ٥٤٢ مليون دولار، بمبلغ ١٦,٩ مليون دولار، أي ٣,١ في المائة.

الجدول ١ - إيرادات صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

(بملايين الدولارات)

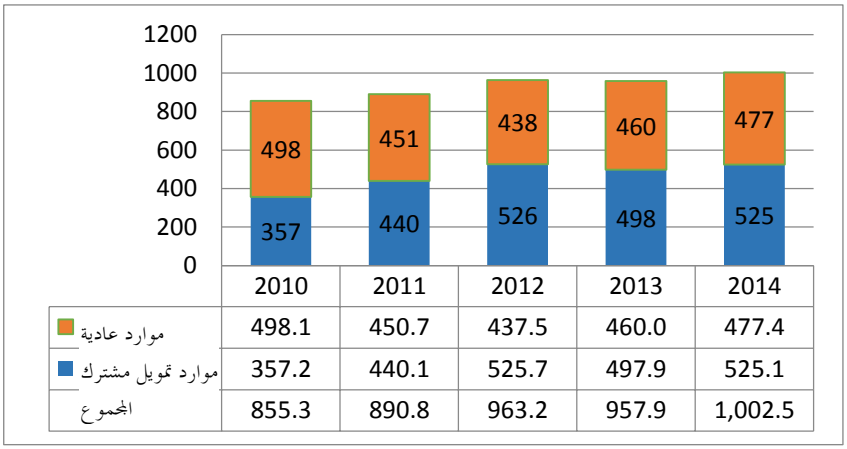

	2010	2011	2012	2013	2014
موارد عادية	498.1	450.7	437.5	460.0	477.4
موارد تمويل مشترك	357.2	440.1	525.7	497.9	525.1
المجموع	855.3	890.8	963.2	957.9	1,002.5

ملاحظة: لا تشمل البيانات الواردة للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤ إلا المساهمات. فهي لا تشمل الفوائد والإيرادات الأخرى والمبالغ المردودة إلى المانحين.

١١ - وتُرَى جزئياً أيضاً الزيادة الملحوظة في إيرادات المساهمات في عام ٢٠١٤ في ضوء امتثال المنظمة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي تُسجَّل بموجبها جميع إيرادات المساهمات على أساس الاستحقاق. وفيما يتعلق بالتمويل المشترك، يسجل الصندوق مقدماً الإيرادات المتأتية من اتفاقات التمويل المشترك المتعددة السنوات بصرف النظر عن جدول السداد، ما لم توجد أسباب محددة لإرجاء تسجيل الإيرادات إلى مرحلة لاحقة. غير أن تنفيذ البرامج يرتبط بالتحصيل الفعلي للموارد، وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للصندوق. وفيما يتعلق بالموارد العادية، لا يُسجل المبلغ الكامل لأي مساهمة متعددة السنوات مقدماً، وذلك لأن المبلغ المقرر للسنوات المقبلة عادة ما يكون إرشادياً ويخضع لظروف متباينة، رغم أن المبلغ المقرر للموارد في السنة الأولى محددٌ بشكل مؤكد. ولهذا يسجل الصندوق المساهمات على أساس سنوي بناءً على تأكيد كتابي من الجهة المانحة للمبلغ السنوي، أو عند تحصيل المبلغ النقدي في حالة عدم وجود تأكيد كتابي.

١٢ - ويستكمِل المرفق ١ العرض العام للإيرادات الوارد في الجدول ١، ويقدم معلومات مفصلة عن إيرادات مساهمات عام ٢٠١٤ التي تلقاها الصندوق حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، والالتزامات الفعلية وأفضل تقديرات المساهمات لعام ٢٠١٥ في الموارد العادية للصندوق، استناداً إلى البيانات المتاحة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وتشمل هذه الالتزامات

بالمساهمات ما يلي: (أ) الالتزامات لعام ٢٠١٥ فقط، والالتزامات المتعددة السنوات لعام ٢٠١٥ والسنوات المقبلة؛ (ب) الالتزامات لعام ٢٠١٥ التي تم تحصيلها أثناء مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات المعقود في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في نيويورك؛ (ج) البيانات الشفوية والخطية الواردة من الحكومات التي تؤكد دعمها للصندوق للفترة ٢٠١٥ وما بعدها.

١٣ - وبلغ في عام ٢٠١٤ العدد الإجمالي للحكومات المانحة ١٣٢ حكومة، مقارنة بـ ١٣٥ حكومة في عام ٢٠١٣، منها ٤١ تعهدت بالتزامات متعددة السنوات. ويلاحَظ أن ١٣ بلداً منتمياً للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وكذلك ٢٥ بلداً مستفيداً من البرامج تعهد بالتزامات بالمساهمة، قاموا بزيادة مساهماتهم في الموارد العادية في عام ٢٠١٤. وسُجِّلَت الزيادات بعملات الالتزام الفعلية التي تم تحصيل ودفع التعهدات بها. وأيضاً قام ١١ بلداً عضواً في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية و١٤ بلداً مستفيداً من البرامج بزيادة مساهماته في موارد التمويل المشترك.

الجدول ٢ - الأرقام المستهدفة لإيرادات المساهمات في الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

(بملايين الدولارات)

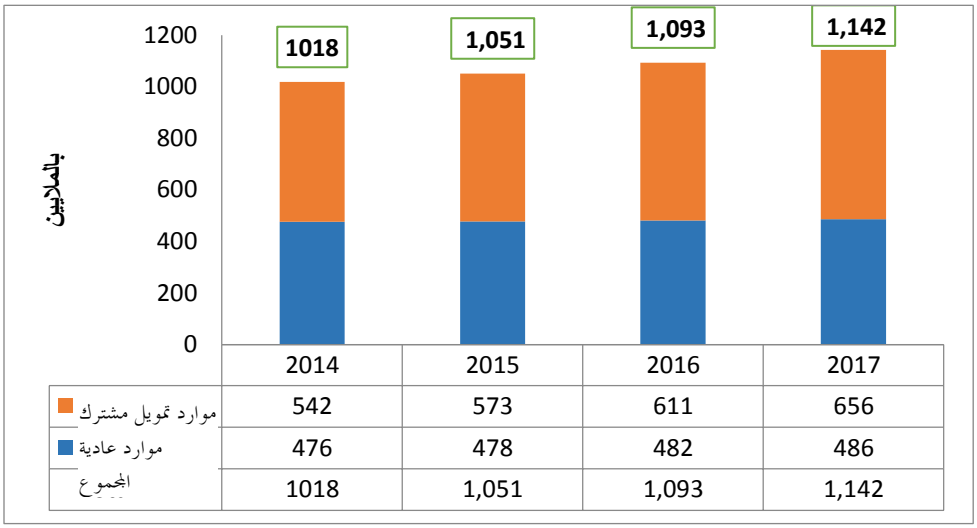

	2014	2015	2016	2017
موارد تمويل مشترك	542	573	611	656
موارد عادية	476	478	482	486
المجموع	1018	1,051	1,093	1,142

١٤ - وبلغت الموارد اللازمة لتحقيق الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، على النحو الوارد في خطة الموارد المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ التي وافق عليها المجلس التنفيذي، مقدار ٤ ٣٠٤ ملايين دولار، بما يشمل مبلغ ٩٢٢ ١ مليون دولار من الموارد العادية، و٣٨٣ ٢ مليون دولار من الموارد الأخرى (الجدول ٢). ويستند مجموع الإيرادات

المذكور إلى إفادات واردة من الجهات المانحة وإلى نموذج مالي به احتمالات معيَّنة لمجموعة من التصورات للموارد العادية وموارد التمويل المشترك على حد سواء. وفي عام ٢٠١٤، بلغت إيرادات المساهمات الكلية في الموارد العادية وموارد التمويل المشترك مقدار ٠٠٢,٥ ١ مليون دولار؛ وهذا يقل عن الرقم المستهدف في الخطة الاستراتيجية البالغ ٠١٨ ١ مليون دولار بنسبة ١,٥ في المائة.

١٥ - واستناداً إلى بيانات حديثة، أعلن أربعة من المانحين الرئيسيين للصندوق عن زيادات في المساهمات العادية لعام ٢٠١٥ عن مستويات عام ٢٠١٤. وسيواصل الصندوق الدعوة إلى زيادة المساهمات لدى أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية-منظمة التعاون والتنمية وغيرها، بما في ذلك البلدان المستفيدة من البرامج، ولدى القطاع الخاص والمؤسسات. وفي عام ٢٠١٤، أسهم المانحون من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي-لجنة المساعدة الإنمائية بنسبة ٩٨,٧ في المائة من مجموع إيرادات المساهمات في الموارد العادية لعام ٢٠١٤. وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، تلقى الصندوق ٧٠ التزاماً رسمياً موجهاً لموارده العادية لعام ٢٠١٥، منها ٢٨ التزاماً متعدد السنوات، على النحو الوارد في المرفق ٢.

١٦ - وفي عام ٢٠١٤، كانت السويد والنرويج وفنلندا وهولندا والدانمرك والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان وسويسرا هي أكبر الجهات المانحة للصندوق بدولارات الولايات المتحدة للموارد العادية. وترد في الجدول ٣ الجهات المانحة الرئيسية التي زادت مساهماتها بالعملات المستخدمة في المساهمات.

الجدول ٣- الزيادات في مساهمات المانحين الرئيسين في الموارد العادية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (٢٠١٣-٢٠١٤)، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

المعادل بدولارات الولايات المتحدة (بالملايين) العملة المستخدمة

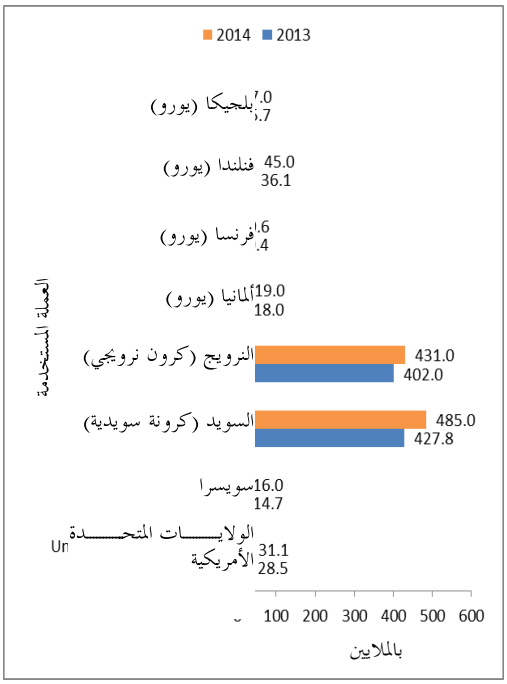

ملاحظة: الأرقام على اليسار بالعملات التي حُصّلت بها، والأرقام على اليمين تبين المعادل بدولارات الولايات المتحدة.

١٧ - وترد في المرفق الثالث تفاصيل أخرى عن المساهمات المحصّلة من المانحين العشرة الرئيسيين في الموارد العادية للصندوق في السنوات الخمس الماضية.

١٨ - وتشمل توقعات إيرادات المساهمات العادية لعام ٢٠١٥ الجهات المانحة الرئيسية التالية التي أفادت بأنها ستزيد مساهماتها في عام ٢٠١٥، وهي: أستراليا وألمانيا وإيطاليا والدانمرك. ويوضح الجدول ٤ الزيادات المتوقعة بالعملات الوطنية في عام ٢٠١٥ مقارنة بمستوى مساهمات عام ٢٠١٤.

المتوقعة في مساهمات المانحين الرئيسيين بالعملة المحلية في الموارد
ـم المتحدة للسكان (٢٠١٤-٢٠١٥)، حتى ٣٠ نيسان/

ت المتحدة	(بالملايين)	العملة المستخدمة

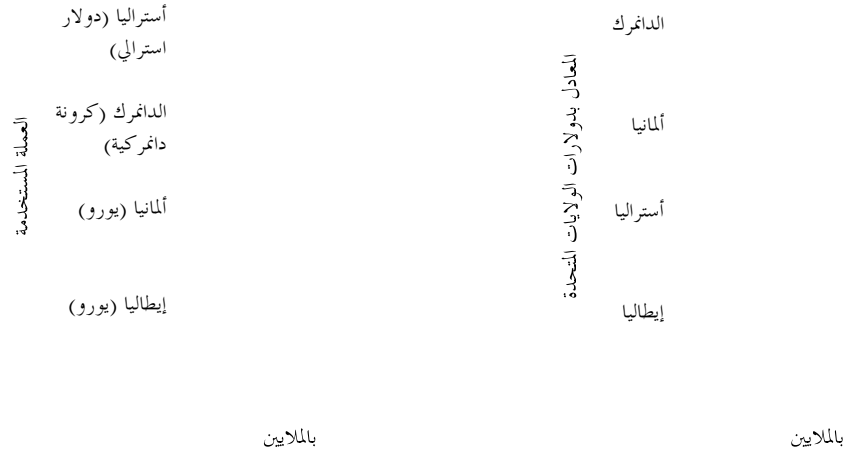

ملاحظة: الأرقام على اليسار بالعملات التي حُصّلت بها، والأرقام على اليمين تبين المعادل بدولارات الولايات المتحدة.

١٩ - ولئن كان جديراً بالثناء أن غالبية أكبر ٢٠ جهة مانحة للصندوق، بما يمثل نسبة ٩٨ في المائة من مجموع المساهمات العادية، إما أبقت مساهماتها في الموارد العادية لعام ٢٠١٥ كما هي أو زادتها، فإن ما يدعو للقلق أن تقلب أسعار صرف العملات الأخرى مقابل دولارات الولايات المتحدة أدى إلى انخفاض كبير في السيناريو المتوقع لإيرادات المساهمات لعام ٢٠١٥ من حيث قيمتها بعملة دولارات الولايات المتحدة. ويُبيَّن في الجدول ٥ الأثر المعاكس المترتب على تقلبات أسعار الصرف في المساهمات المتوقعة من الجهات المانحة الرئيسية الست في الموارد العادية للصندوق، وهو يبين التزامات عام ٢٠١٥ المحصّلة من السويد والنرويج وهولندا والدانمرك وفنلندا والمملكة المتحدة. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، بلغت إيرادات المساهمات المتوقعة لعام ٢٠١٥ للموارد العادية من جميع الجهات المانحة مقدار ٣٩٩,٠ مليون دولار؛ وهذا يمثل انخفاضاً قدره ٧٨,٤ مليون دولار (أي ١٦,٤ في المائة) عن إيرادات المساهمات لعام ٢٠١٤ وقدها ٤٧٧,٤ مليون دولار، وقد يقل أيضاً بمقدار ٧٩ مليون دولار (أي ١٦,٥ في المائة) عن الرقم المستهدف للخطة الاستراتيجية لعام ٢٠١٥ البالغ ٤٧٨,٠ مليون دولار.

الجدول ٥ - تأثير تقلبات أسعار الصرف على إيرادات المساهمات المتوقعة من أكبر ٥ مانحين في الموارد العادية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (٢٠١٤-٢٠١٥)، حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥

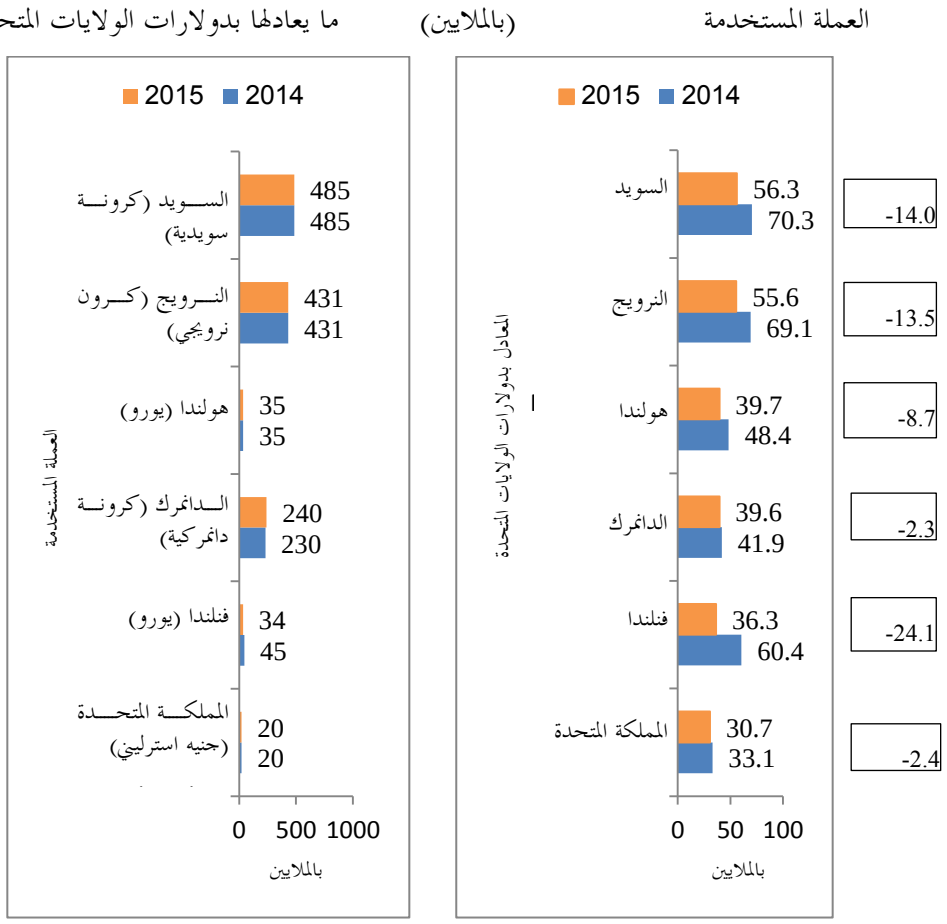

ملاحظة: في عام ٢٠١٤، قدمت فنلندا مساهمة إضافية في نهاية السنة قدرها ١١,٥ مليون دولار (١٤,٥ مليون دولار) لاستكمال مساهمتها البالغة ٣٣,٦ مليون دولار (٤٥,٩ مليون دولار)، بحيث أصبح المجموع ٦٠,٤ مليون دولار.

٢٠ - ورغم أن الصندوق ظل يحصل في السنوات القليلة الماضية على نسبة أعلى من إيراداته من المساهمات في الموارد العادية، إلا أنه حصل في عام ٢٠١٢، ولأول مرة في تاريخ الصندوق، على نسبة أعلى من مساهمات التمويل المشترك من مجموع الإيرادات (مساهمات الموارد العادية وموارد التمويل المشترك)، وقد استمر هذا الاتجاه كالتالي: ٤٢ في المائة في عام ٢٠١٠؛ و٤٩ في المائة في عام ٢٠١١؛ و٥٥ في المائة في عام ٢٠١٢؛ و٥٢ في المائة في عام ٢٠١٣؛ و٥٢ في المائة في عام ٢٠١٤. ويسعى الصندوق إلى الحفاظ على توازن متعادل بين الموارد العادية

وموارد التمويل المشترك، ويدعو الدول الأعضاء إلى تقديم دعمها لزيادة الموارد العادية. ويعرض الجدول ٦ النسبة المئوية لتوزيع مساهمات الموارد العادية وموارد التمويل المشترك من مجموع المساهمات للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤.

٢١ - ورداً على تزايد نسبة مساهمات موارد التمويل المشترك، وتعزيزاً لقدرة الصندوق على الوفاء بالتوقعات المتزايدة للجهات المانحة، أنشئت وحدة جديدة لإدارة الأموال غير الأساسية في شباط/فبراير ٢٠١٥ بهدف زيادة التنسيق وإيجاد أوجه التآزر فيما يتعلق بالجوانب التقنية والبرنامجية والتشغيلية المالية لإدارة الأموال غير الأساسية. وعلاوة على ذلك، ستوفر الوحدة التوجيه الاستراتيجي من أجل ضمان توزيع الموارد غير الأساسية لاستكشاف أوجه التآزر مع الموارد الأساسية. وهذا من شأنه أن ييسر تعزيز المساءلة والشفافية في إدارة الموارد في ظل جهود الصندوق لإجراء عملية إعادة هيكلة من أجل تعزيز التفوق التشغيلي.

الجدول ٦ - النسبة المئوية لتوزيع مساهمات الموارد العادية وموارد التمويل المشترك من مجموع المساهمات (٢٠١٠-٢٠١٤)

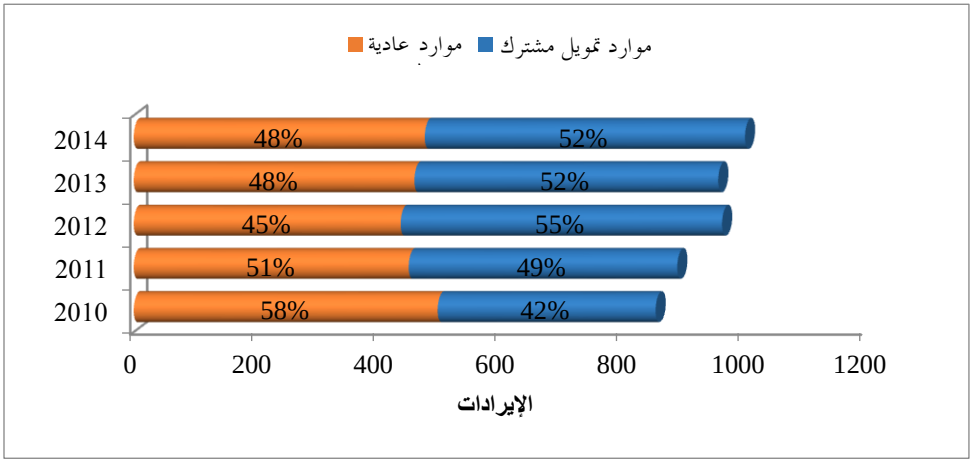

باء - عرض عام لمساهمات التمويل المشترك

٢٢ - بلغ مجموع إيرادات مساهمات التمويل المشترك لعام ٢٠١٤ مقدار ٥٢٥,١ مليون دولار. وهذا يمثل زيادة نسبتها ٥,٥ في المائة عن مبلغ إيرادات المساهمات لعام ٢٠١٣ وقدره ٤٩٧,٩ مليون دولار (الجدول ٧). وفيما يتعلق بإيرادات موارد التمويل المشترك لعام ٢٠١٤، كانت هناك زيادة ملحوظة في عام ٢٠١٤ عن مستوى عام ٢٠١٣ للصندوق المواضيعي للبرنامج العالمي لكفالة توفير السلع في مجال الصحة الإنجابية (١٠٢ في المائة)؛ والمساهمات

المقدمة لصندوق السكان لأغراض المساعدة في حالات الطوارئ والمساعدة الإنسانية (١٤٤,٣ في المائة)؛ وإيرادات المساهمات المقدمة من الحكومات إسهاماً منها في برامجها القطرية (١٧١,٧ في المائة)؛ وإيرادات المساهمات المقدمة من القطاع الخاص (٣٢,٩ في المائة). غير أنه توجد أيضاً انخفاضات ملحوظة في إيرادات المساهمات في الصندوق المواضيعي لصحة الأم (٩٣,٨ في المائة منها عبارة عن التزام كبير متعدد السنوات من السويد في عام ٢٠١٣)؛ والصندوق المواضيعي لمكافحة ناسور الولادة (٤٨,٦ في المائة)؛ والمفوضية الأوروبية (٥,١ في المائة)؛ والتحويلات بين منظمات الأمم المتحدة (٩,٥ في المائة). أما بالنسبة لعام ٢٠١٤، فقد ازداد عدد اتفاقات التمويل المشترك الجديدة بمقدار ٤٩ اتفاقاً، ارتفاعاً من ٢٤٥ اتفاقاً في عام ٢٠١٣ إلى ٢٩٤ اتفاقاً في عام ٢٠١٤.

الجدول ٧- المساهمات في موارد التمويل المشترك لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤

(بملايين الدولارات)

مانحون	٢٠١٣	مانحون	٢٠١٤
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١٤٢,٨	هولندا	١٣١,٨
تحويلات بين منظمات الأمم المتحدة*	١٢٤,٩	تحويلات بين منظمات الأمم المتحدة*	١١٣,١
السويد	٧٦,٥	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١٠٢,٩
النرويج	٢٢,٠	النرويج	٣٠,٧
المفوضية الأوروبية	١٨,١	الولايات المتحدة الأمريكية	١٧,٨
كندا	١٦,٧	المفوضية الأوروبية	١٧,٢
سويسرا	١٦,٦	سيراليون	١٢,٧
هولندا	٨,٤	اليابان	١١,٤
مؤسسة بيل وملينداغيتس	٨,٠	أستراليا	٨,١
آخرون	٦٣,٩	آخرون	٧٩,٤
المجموع	٤٩٧,٩	المجموع	٥٢٥,١

* تشمل جميع الأموال المتلقاة من آليات التمويل المشترك (البرامج المشتركة والصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين) وكذلك التحويلات الثنائية من منظمات الأمم المتحدة).

مساهمات التمويل المشترك المتأتية من التحويلات بين منظمات الأمم المتحدة

٢٣ - من أصل مجموع إيرادات مساهمات التمويل المشترك البالغ ٥٢٥,١ مليون دولار في عام ٢٠١٤، جاء ما مجموعه ١١٣,١ مليون دولار (٢٢ في المائة) عن طريق التحويلات بين منظمات الأمم المتحدة (كما يظهر في الجدول ٧). ويتكون هذا المبلغ من تحويلات بين الوكالات وأموال حُصّلت بصفة الصندوق شريكاً في آليات تمويل مشتركة بين الوكالات. وقد حصّلت الإيرادات من ١٤ كياناً من كيانات الأمم المتحدة، وهي تمثل انخفاضاً قدره

١١,٩ مليون دولار عن مبلغ ١٢٥ مليون دولار المحصل في عام ٢٠١٣، ويعزى ذلك أساساً إلى أن عام ٢٠١٤ شهد فجوة في معدل الوفاء بالالتزامات المتعهد بها للإطار الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢٤ - وفي إطار مجموع الإيرادات المتأتية من التحويلات بين منظمات الأمم المتحدة، حُصّل مبلغ ٩١,٩ مليون دولار للصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين والبرامج المشتركة، يشمل مبلغ ١٥,٤ مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

٢٥ - وواصل صندوق السكان القيام بدور نشط في آليات التمويل المشترك بين الوكالات. ورغم أن أعلى مجموع للمساهمات المحصّلة عن طريق كيان آخر تابع للأمم المتحدة وقدره ٣٠,٥ مليون دولار ورَد من مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن غالبية الإيرادات، أي ما قدره ٣٧ مليون دولار، ورد عن طريق آليات تجميع الأموال التي يؤدي فيها صندوق السكان نفسه دور الوكيل الإداري. ولا يسجل الصندوق كإيرادات إلا جزء المساهمات الموزع على الصندوق لأغراض التنفيذ (انظر المرفق ٥ للاطلاع على تفاصيل عن المبلغ الإجمالي الوارد للبرامج المشتركة التي يؤدي فيها الصندوق دور الوكيل الإداري).

٢٦ - وفي ضوء الاستعراض الشامل للسياسات الذي يحث الدول الأعضاء التي تقدم مساهمات غير أساسية ''على إيلاء الأولوية لآليات التمويل المجمعة والمواضيعية المطبقة على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية''، ومع إسهام عمل صندوق السكان بيسر في تآزر الجهود بين الوكالات، فإنه من المتوقع أن يسهم توافر الأموال عموماً من خلال طرائق التمويل المشترك إسهاماً كبيراً في هذا المصدر لإيرادات الصندوق أثناء تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٢٧ - ومن الأمثلة الناجحة للبرامج المشتركة البرنامج المشترك بين صندوق السكان واليونيسيف للتعجيل بالتخلي عن ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وهذا البرنامج هو الأداة المتميزة داخل الأمم المتحدة المعني بتطبيق نهج كلي مشترك للتعجيل بتحقيق التغيير الاجتماعي والتخلي عن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث؛ وهو يركز على ١٧ بلداً أفريقياً ويدعم المبادرات الإقليمية والعالمية. وبلغ مجموع الميزانية للمرحلة الثانية (٢٠١٤-٢٠١٧) مقدار ٥٢ مليون دولار. وفي عام ٢٠١٤، وهو العام الأول من المرحلة الثانية للبرنامج، جرت تعبئة ما مجموعه ٢٢,٤ مليون دولار وجرى الالتزام بمبلغ إضافي قدره ٢٢ مليون دولار للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧.

٢٨ - وفي عام ٢٠١٤، أصبح كل من نيجيريا واليمن أحدث البلدان المنضمة إلى قاعدة البرنامج العالمي. وقد زاد البلَدَان الإضافيان نطاق التغطية المحتملة لجهود البرنامج المشترك زيادة كبيرة من حيث الأعداد المطلقة للفتيات والنساء المتضررات. ويعمل البرنامج مباشرة مع

المجتمعات المحلية من أجل تحقيق تغيير مستدام في المواقف والمعايير الاجتماعية والسلوكيات فيما يتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وفي العام الماضي، أصدر ٨١٥ مجتمعاً إضافياً من المجتمعات المحلية تصريحات علنية بالتخلي عن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، مما رفع العدد الإجمالي التراكمي إلى ٥٦٨ ١٣ مجتمعاً محلياً. وحتى الوقت الراهن، تحظى ١٠ بلدان من ١٧ بلداً بقوانين وطنية تحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، ورَفَع سبع حكومات حجم الموارد المخصصة لتنفيذ السياسات والتشريعات الرامية إلى القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

مساهمات التمويل المشترك المتأتية من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج

الجدول ٨- البلدان المستفيدة من البرامج التي تسهم في برامجها القطرية

(بملايين الدولارات)

مانحون	٢٠١٣	مانحون	٢٠١٤
كولومبيا	٣,٥	سيراليون	١٢,٧
غواتيمالا	٣,١	هندوراس	٥,٠
نيجيريا	١,٧	غواتيمالا	٣,٩
جورجيا	١,٥	غينيا الاستوائية	٢,٤
البرازيل	٠,٧	نيجيريا	٢,٣
عمان	٠,٦	جمهورية أفريقيا الوسطى	٢,١
الصومال	٠,٥	ليبريا	٢,١
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	٠,٣	كولومبيا	١,٦
لبنان	٠,٢	ماليزيا	٠,٤
الجزائر	٠,١	جمهورية الكونغو	٠,٤
آخرون	٠,٢	آخرون	٠,٩
المجموع	١٢,٤	المجموع	٣٣,٨

٢٩ - ظل التمويل المشترك المقدم من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج دعماً لبرامجها القطرية يشكل جزءاً أساسياً من مجموع الإيرادات. وفي عام ٢٠١٤، جرى توقيع اتفاقات بمبلغ ٣٣,٨ مليون دولار، مقارنة بمبلغ ١٢,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٣؛ ويمثل ذلك زيادة قدرها ٢١,٤ مليون دولار (١٧١ في المائة). وفي عام ٢٠١٤، تعهد بأكبر خمسة التزامات كل من سيراليون (١٢,٧ مليون دولار)؛ وهندوراس (٥,٠ ملايين دولار)؛ وغواتيمالا (٣,٩ ملايين دولار)؛ وغينيا الاستوائية (٢,٤ مليون دولار)؛ ونيجيريا (٢,٣ مليون دولار). وفي عام ٢٠١٤، تعهدت بلدان أخرى بالتزامات دعماً لبرامجها القطرية هي: أوروغواي والبرازيل

وبوتسوانا وتيمور – ليشتي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجورجيا وكولومبيا وجمهورية الكونغو ولبنان وليبريا وماليزيا والمكسيك. وأحد الطرائق الناشئة لتلقى مساهمات التمويل المشترك من حكومات البلدان المستفيدة هو التمويل كجزء من منح أو قروض منشؤها المصارف الإنمائية. وتورد في المرفق ٤ تفاصيل بشأن المساهمات. ويدعو صندوق السكان الحكومات إلى زيادة مساهماتها في التمويل المشترك بوصفه عنصراً مكملاً هاماً لقاعدة الموارد العادية.

المفوضية الأوروبية

٣٠ – في عام ٢٠١٤، بلغ مجموع إيرادات مساهمات التمويل المشترك من المفوضية الأوروبية مقدار ١٧,٢ مليون دولار. وقد ركزت الأنشطة أساساً على دعم برامج الصحة الإنجابية والمسائل الجنسانية الوطنية، ومشاريع التعداد والدراسات الاستقصائية السكانية الأخرى، فضلاً عن التدخلات الإنسانية في سياق الأزمة السورية. وقد وقَّع صندوق السكان اتفاقاً جديداً للمساهمات مع المديرية العامة للمعونة الإنسانية والحماية المدنية التابعة للمفوضية الأوروبية، بغرض دعم التدخلات الشاملة المتعلقة بالصحة الإنجابية ومكافحة العنف الجنساني لفائدة اللاجئين السوريين في الأردن.

جيم – التمويل المواضيعي

٣١ – الصناديق الاستئمانية المواضيعية عبارة عن أموال مانحين مجمعة داخلياً بهدف دعم تحقيق النتائج في إطار الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وهي تدعم البرامج المعتمدة في مجالات تركيز عمل الصندوق في البلدان ذات الأولوية التي لها احتياجات خاصة، وتعزز نهجاً مترابطاً للاتساق مع الخطط والميزانيات الوطنية. وتتيح إمكانية التنبؤ بتوافر الموارد في الصناديق المواضيعية فرصةً فريدة لتوسيع نطاق البرمجة من أجل المساعدة على تلبية الاحتياجات غير الملباة. وحتى الوقت الراهن، أنشأ صندوق السكان ثلاثة صناديق مواضيعية لما يلي: (أ) كفالة توفير السلع في مجال الصحة الإنجابية؛ (ب) صحة الأم؛ (ج) ناسور الولادة (برنامج متكامل مع الصندوق الاستئماني لصحة الأم). وبرغم التفاوت في الإيرادات السنوية للصناديق الاستئمانية المواضيعية، يكفل تخطيط البرامج الكفاءة في التنفيذ وفقاً لخطة العمل. ويعزى أيضاً جزئياً انخفاض إيرادات المساهمات في عام ٢٠١٤ الموجهة لصندوق صحة الأم ومكافحة ناسور الولادة إلى امتثال المنظمة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي تُسجَّل بموجبها جميع إيرادات المساهمات على أساس الاستحقاق. ويسجل صندوق السكان مقدماً الإيرادات المتأتية من اتفاقات التمويل المشترك المتعددة السنوات بصرف النظر عن جدول السداد، ما لم توجد أسباب محددة لإرجاء تسجيل الإيرادات إلى مرحلة لاحقة. غير أن تنفيذ البرامج يرتبط بالتحصيل الفعلي للموارد، وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للصندوق.

البرنامج العالمي لكفالة توفير السلع في مجال الصحة الإنجابية

الجدول ٩- إيرادات مساهمات التمويل المشترك للبرنامج العالمي لكفالة توفير السلع في مجال الصحة الإنجابية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

(بملايين الدولارات)

مانحون	٢٠١٣	مانحون	٢٠١٤
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١٠٠,٠	هولندا	١٢٥,٢
النرويج	١٢,٠	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٨٥,١
المفوضية الأوروبية	٣,٥	النرويج	١٦,٠
إسبانيا*	٠,٢٦	المفوضية الأوروبية	٤,٤
ليختنشتاين	٠,٠٢	أستراليا	٢,٧
		إسبانيا	٠,٦٨
		أصدقاء صندوق السكان	٠,٠٠٥
المجموع	١١٥,٨	المجموع	٢٣٤,١

* تشمل مساهمات من كتالونيا المتمتعة بالحكم الذاتي.

٣٢ - ومازال البرنامج العالمي لكفالة توفير السلع في مجال الصحة الإنجابية يمثل أداة صندوق السكان الرئيسية لتنفيذ استراتيجية المنظمة لتنظيم الأسرة وللمساهمة في تحقيق أهداف تنظيم الأسرة لعام ٢٠٢٠. ويتناول هذا الصندوق المواضيعي الرئيسي الحاجة إلى زيادة توافر واستخدام اللوازم الأساسية للصحة الإنجابية دعماً لتنظيم الأسرة وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، ولا سيما للفقيرات والمهمشات من النساء والفتيات. ويقدم البرنامج العالمي مجموعة من التدخلات المجتمعة اللازمة لضمان الاستدامة، فهو يدعم البيئات التمكينية؛ ويزيد الطلب على كفالة توفير السلع في مجال الصحة الإنجابية؛ ويحسِّن الكفاءة اللازمة للمشتريات؛ ويحسِّن سبل الحصول على خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة؛ ويعزز القدرات والنظم الوطنية.

٣٣ - وفي عام ٢٠١٤، أحرز البرنامج العالمي لكفالة توفير السلع في مجال الصحة الإنجابية تقدماً كبيراً في مرحلته الجديدة (٢٠١٣-٢٠٢٠) بتوسيع نطاق الأنشطة إلى ٤٦ بلداً من البلدان التي يتركز عليها اهتمام البرنامج، وهي البلدان ذات الدخل المنخفض التي يرتفع فيها معدل الوفيات النفاسية والاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة. وقد قدم البرنامج ما قيمته ١٠٠ مليون دولار من وسائل منع الحمل، مما حال دون حدوث ٧,٨ ملايين حالة حمل غير مقصودة. وواصل البرنامج العالمي أيضاً تقديم الإمدادات من أدوية عالية الجودة لازمة لإنقاذ الأرواح في مجال صحة الأم.

٣٤ - ومن بين النتائج الواضحة المحققة في البلدان التي يدعمها البرنامج العالمي الزيادة في معدلات استخدام وسائل منع الحمل؛ وانخفاض حالات نفاد المخزون وتقليص الوقت المستغرق لإيصال وسائل منع الحمل والأدوية اللازمة لصحة الأم؛ وزيادة توافر لوازم الصحة الإنجابية. وفي عام ٢٠١٤، حقق البرنامج معدل تنفيذ نسبته ٩٤ في المائة من الأموال التي تلقاها.

٣٥ - وقد وصل إجمالي إيرادات المساهمات التي حشدت إلى ١١٥,٨ مليون دولار في عام ٢٠١٣ و ٢٣٤,١ مليون دولار في عام ٢٠١٤، كما هو مبين في الجدول ٨. ورغم أن المساهمات في البرنامج عام ٢٠١٤ كانت أعلى إيرادات سنوية مسجلة حتى الوقت الراهن، فإن صندوق السكان والشركاء يركزون اهتمامهم على الفجوة التمويلية الشاسعة لعام ٢٠١٥ وما بعده. وحتى يتسنى استمرار التدخلات والوفاء باحتياجات البلدان، وكذلك المساهمة مساهمة كاملة في تحقيق هدف تنظيم الأسرة لعام ٢٠٢٠، يلزم توافر موارد إضافية مستمرة. وفي الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٠، تتطلب الميزانية المقررة للبرنامج العالمي أكثر من بليون دولار.

٣٦ - وحتى يتسنى تلبية هذه الحاجة، يعكف البرنامج على تكثيف الجهود الرامية إلى زيادة الوفورات في التكاليف استناداً إلى خطة جديدة مخصصة لتعبئة الموارد بغرض جمع أموال إضافية، وتوسيع قاعدة الجهات المانحة لتتجاوز الحكومات المانحة التقليدية، بسبل من بينها عقد اجتماع لإعلان التبرعات ستستضيفه حكومة هولندا في أواخر عام ٢٠١٥. وإضافة إلى ذلك، جار حالياً بذل جهود إعلامية موجهة تقدم قصصاً مؤثرة من الواقع، لتسليط الضوء على نجاح البرنامج.

الصندوق المواضيعي لصحة الأم

الجدول ١٠ - إيرادات مساهمات التمويل المشترك للصندوق المواضيعي لصحة الأم (٢٠١٣-٢٠١٤)، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

(بملايين الدولارات)

مانحون	٢٠١٣	مانحون	٢٠١٤
السويد	٥٦,٢	لكسمبرغ	١,٦
لكسمبرغ	١,٥	ألمانيا	١,٣
ألمانيا	١,٣	إسبانيا	٠,٧
النمسا	٠,٠٦٧	أصدقاء صندوق السكان	٠,١
مؤسسة ليردال	٠,٠٢٥		
أصدقاء صندوق السكان	٠,٠٠٥٩		
	٥٩,١		٣,٦

٣٧ - يهدف الصندوق المواضيعي لصحة الأم، الذي بدأ العمل في عام ٢٠٠٨، إلى توسيع نطاق الدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان والشركاء في التنمية من أجل تحقيق الغاية ألف من الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية (تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع) والغاية باء منه (تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية لتحسين صحة الأم). ويركز هذا الصندوق المواضيعي على خمسة مجالات بالغة الأهمية للتدخلات هي: (أ) خدمات طوارئ الولادة ورعاية المواليد الجدد؛ (ب) الموارد البشرية في مجال الصحة، وخاصة عن طريق برنامج القبالة؛ (ج) نظام مراقبة الوفيات النفاسية والتصدي لها؛ (د) الوقاية من ناسور الولادة وعلاجه والإدماج الاجتماعي للناجيات منه (يُدعَم أيضاً عن طريق صندوق تمويل منفصل)؛ (ه) تقديم الدعم إلى الشابات الوالدات لأول مرة. ويدعم الصندوق المواضيعي لصحة الأم البلدان في تتبع نتائج جهود الحد من الوفيات النفاسية وتعزيز أثرها المفيد وتنسيقه، وتحسين القدرة على تحديد الوفيات النفاسية والاستجابة بشكل استباقي لتفادي حدوث وفيات يمكن اتقاؤها في المستقبل.

٣٨ - ويسهم الصندوق المواضيعي لصحة الأم في الجهود المشتركة الضخمة التي يبذلها كل من الاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل (كل امرأة، كل طفل)، وشراكة المجموعة الموسعة للمنظمات الصحية الأربع (+Health 4) (صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) للتعجيل بالتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ٤ و٥ و٦، وحملة التعجيل بخفض الوفيات النفاسية في أفريقيا. ومنذ عام ٢٠٠٨، وسّع الصندوق المواضيعي نطاق دعمه المقدم إلى ٤٣ من البلدان ذات الأولوية في مجال صحة الأم، بما في ذلك القبالة، وإلى ٥٥ بلداً لحملة القضاء على ناسور الولادة.

٣٩ - وثمة أهمية بالغة لخدمات القبالة من أجل بقاء النساء ومواليدهن الجدد وصحتهم ورفاههم، ولا سيما في المجتمعات المحلية النائية التي تنعدم فيها إمكانية الوصول إلى المستشفيات أو الأطباء. وقد قام صندوق السكان، بدعم من الصندوق المواضيعي لصحة الأم وبالتعاون مع شركاء مثل الاتحاد الدولي للقابلات، بتعزيز خدمات القبالة وسياسات القوة العاملة المتعلقة بها في ٤٣ بلداً. وجرى تعزيز أكثر من ٢٥٠ مدرسة للقبالة بالكتب ومعدات التدريب، وجرى تحسين المهارات والكفاءات لأكثر من ٠٠٠ ٨ مدرب/مدربة للقبالة.

٤٠ - وما برح الصندوق المواضيعي لصحة الأم يدعم البلدان في تخطيط عمليات تقييم الاحتياجات وإجرائها وضمان جودتها في مجالي طوارئ الولادة ورعاية المواليد الجدد، وفي

وضع صحائف للوقائع وخطط تنفيذية محسوبة التكاليف، بما في ذلك في خمسة بلدان إضافية في عام ٢٠١٤.

٤١ - وقد بدأت المرحلة الثانية للصندوق المواضيعي لصحة الأم في عام ٢٠١٤. وهي تقوم على خطة استراتيجية جديدة تستند إلى ما تحقق في المرحلة الأولى في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. وتؤكد المرحلة الثانية للصندوق المواضيعي، بما يتوافق مع الخطة الاستراتيجية لصندوق السكان، على ضرورة توخي الإنصاف واتباع نهج يركز على المرأة. ويربط إطار جديد للنتائج والمؤشرات بين مؤشرات العملية وبين التدخلات الرئيسية، بهدف تيسير التخطيط والإبلاغ، وإرشاد المكاتب القطرية بشأن المساءلة والإدارة القائمة على النتائج.

٤٢ - وبلغ مجموع إيرادات مساهمات التمويل المشترك للصندوق المواضيعي لصحة الأم مقدار ٥٩,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٣، و٣,٦ ملايين دولار في عام ٢٠١٤ (انظر الجدول ٩).

الصندوق الاستئماني المواضيعي لمكافحة ناسور الولادة

الجدول ١١- إيرادات مساهمات التمويل المشترك للصندوق الاستئماني المواضيعي لمكافحة ناسور الولادة (٢٠١٣-٢٠١٤)، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

(بملايين الدولارات)

مانحون	٢٠١٣	مانحون	٢٠١٤
لكسمبرغ	٠,٦٧	لكسمبرغ	٠,٢٨٥
آيسلندا	٠,١	آيسلندا	٠,١٠٥
بولندا	٠,٠٤٢	أصدقاء صندوق السكان	٠,٠٤
أصدقاء صندوق السكان	٠,٠٢٤		
	٠,٨		٠,٤٣

٤٣ - شهدت حملة القضاء على ناسور الولادة بمرور السنين توسعاً كبيراً من حيث التغطية، إذ أنها زادت من ١٢ بلداً إلى ٥٥ بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وآسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنطقة الدول العربية. وتضم الحملة في الوقت الحالي قرابة ٩٠ منظمة شريكة. وقد قدم صندوق السكان الدعم مباشرة لأكثر من ٠٠٠ ٣٤ من النساء والفتيات في الحصول على علاج جراحي لناسور الولادة. وخلال عام ٢٠١٤، دأب صندوق السكان يعمل مع شريكين من شركاء الحملة، هما منظمة الإغاثة المباشرة الدولية ومؤسسة مكافحة الناسور، لمواصلة التوسع في الخريطة العالمية للرعاية الخاصة بالناسور، وكذلك لدعم

البحوث العالمية الرائدة في مجال ناسور الولادة، بالاشتراك مع جامعة جونز هوبكنز ومؤسسة ماك آرثر.

٤٤ - وفي الذكرى السنوية العاشرة التاريخية لحملة القضاء على ناسور الولادة، احتفل صندوق السكان والشركاء باليوم الدولي الأول للقضاء على ناسور الولادة في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤، الذي أُعلن وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٤٧/٦٧ بشأن دعم الجهود الرامية إلى القضاء على ناسور الولادة (اتخذ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢).

٤٥ - ومنذ عام ٢٠٠٩، أصبحت عمليات صندوق مكافحة الناسور متساوقة برنامجياً مع عمليات الصندوق المواضيعي لصحة الأم بهدف تخفيض تكاليف المعاملات وتعزيز الاستدامة. وبرامج مكافحة الناسور مدمجة بالكامل في أنشطة الصندوق المواضيعي لصحة الأم، مع ترك الخيار مفتوحاً أمام المانحين لتقديم تمويل منفصل لحملة القضاء على الناسور. وبلغت إيرادات مساهمات التمويل المشترك للصندوق المواضيعي لصحة الأم مقدار ٠,٨ مليون دولار في عام ٢٠١٣ و٠,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٤ (انظر الجدول ١٠).

دال - المساهمات المقدمة لصندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل التأهب للطوارئ والاستجابة الإنسانية

٤٦ - خلال السنة الأولى من تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وسّع صندوق السكان نطاق الدعم المقدم إلى ٣٤ من الأزمات الإنسانية، من بينها خمس حالات طوارئ من 'المستوى الثالث' في جمهورية أفريقيا الوسطى والعراق والفلبين وجنوب السودان وسورية، فضلاً عن بلدان غرب أفريقيا المتضررة من فيروس إيبولا، حيث قدم خدمات صحة الأم لـ ١٤ مليون شخص، بما في ذلك تقديم الخدمات للأشخاص المتضررين من العنف الجنساني.

٤٧ - ومع تزايد حالات الطوارئ من حيث تعقيدها وطول أمدها وتكرارها، قام صندوق السكان بتحسين آلياته للاستجابة التنفيذية لضمان زيادة فعالية العمل الإنساني في البلدان المتضررة، وكذلك درجة تأهبه لحالات الطوارئ في البلدان ذات المخاطر العالية، ولا سيما من خلال إقامة شراكات موسعة لأغراض النشر السريع للأفراد الخبراء الاحتياطيين للمساعدة في التصدي لحالات الطوارئ الإنسانية، وبدء تنفيذ إجراءات الحد الأدنى من التأهب، وإنشاء قائمة بأسماء الخبراء المؤهلين في مجالي الصحة الجنسية والإنجابية والعنف الجنساني، ووضع معايير دنيا للعنف الجنساني في حالات الطوارئ. وإضافة إلى ذلك، قام صندوق السكان بتعزيز قدرات الاستجابة السريعة في ٤٨ بلداً على تقديم مجموعة خدمات أولية دنيا من خدمات

ولوازم الصحة الإنجابية الجنسية في حالة وقوع أزمة، كما أنشأ قائمة من الخبراء المؤهلين في مجال الصحة الجنسية والإنجابية.

٤٨ - وفي عام ٢٠١٤، حقق صندوق السكان تقدماً جديداً في جهوده لتعبئة الموارد بزيادة تمويله الإنساني الإجمالي من مبلغ ٤١ مليون دولار في عام ٢٠١٣ إلى ١٠١ مليون دولار في عام ٢٠١٤، ليبلغ بذلك نسبة ٤٦ في المائة من احتياجاته من التمويل الإنساني لمدة سنتين. ولدى الصندوق أيضاً برامج موسعة لدعم بناء السلام في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وقام بتعبئة ٥ ملايين دولار من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، بما يمثل زيادة قدرها خمسة أضعاف مقارنة بعام ٢٠١٣.

٤٩ - وظلت طرائق التمويل الإنساني المشترك التابعة للأمم المتحدة - وهي الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، والصناديق المشتركة للأنشطة الإنسانية، وصناديق مواجهة الطوارئ - تمثل جزءاً بالغ الأهمية من الاستجابة الإنسانية للصندوق، بتمويل بلغ مجموعه ٢٠,٩ مليون دولار، بما يمثل ٢٠,٥ في المائة من مجموع التمويل الإنساني للصندوق. وكان من بين المانحين الرئيسيين الآخرين للأنشطة الإنسانية كل من الولايات المتحدة الأمريكية (١٥,٧ مليون دولار)؛ واليابان (١٠,٣ ملايين دولار)؛ وأستراليا (٥,٤ ملايين دولار)؛ والمفوضية الأوروبية (٣,٤ ملايين دولار)؛ والدانمرك (٢,٨ مليون دولار).

٥٠ - وستتركز الأولويات للعام ٢٠١٥ على تنفيذ الالتزامات الدولية، تمشياً مع الخطة الاستراتيجية لصندوق السكان، مع مواصلة التركيز على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للمساعدة الإنسانية والتأهب والحد من أخطار الكوارث من خلال المؤتمر العالمي المعني بالحد من أخطار الكوارث، وتنفيذ إطار للحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥. وسيجري التركيز بشدة أيضاً على سير متوالية الإغاثة والتنمية بتقديم المزيد من الدعم في الحالات التي تتسم بالهشاشة، بغرض بناء القدرة على الصمود وقت الأزمة والتعافي منها، وفي وضع الصيغة النهائية لإطار الحالات الهشة اللازم لعمليات الصندوق.

هاء - المساهمات المقدمة من القطاع الخاص

٥١ - تشكل الجهات الفاعلة من غير الدول مصدراً متزايد الأهمية للدعم المقدم لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وفي عام ٢٠١٤، أنشأ الصندوق شراكات جديدة مع عدد من شركات ومؤسسات القطاع الخاص الرائدة، والمنظمات غير الحكومية، والجهات الخيرية الخاصة، من أجل تعزيز نطاق تغطية الصندوق وموارده وقدراته وخبراته التقنية.

٥٢ - ومقارنة بعام ٢٠١٣، سجل الصندوق زيادة نسبتها ٣٣ في المائة في إيراداته الآتية من القطاع الخاص، من ١٠,٥ ملايين دولار إلى ١٤ مليون دولار، فضلاً عن زيادة نسبتها ٤٢ في المائة في العدد الإجمالي لاتفاقات الشراكة. وقد حث الصندوق على توسيع منظور الشراكات بغرض تيسير نمو قاعدة شركائه، حيث أيّد تقديم التبرعات غير المالية إلى جانب التبرعات المالية الخيرية الأكثر تقليدية. وأدى اتباع هذا النهج إلى إقامة شراكات قيّمة عينية وإعلامية ودعوية، بما يشمل مبلغاً إضافياً قدره ٣,٢ ملايين دولار للمساهمات الخدمية من خارج الإيرادات. وأصبحت العلاقات غير المالية لها جاذبية متزايدة بالنسبة للشركات التي ترغب في رؤية خبراتها أو منتجاتها أو خدماتها العملية تأتي بأثر ملموس في برامج الصندوق. وقد ارتكزت الزيادة في إقامة الشراكات وفي أنشطة التوعية على عمل موازٍ لتحسين عملية فحص الشركاء (العناية الواجبة) وغير ذلك من أنشطة إدارة المخاطر، بغرض ضمان المساءلة في شراكات الصندوق مع القطاع الخاص.

٥٣ - وقد زاد صندوق السكان الجهود الرامية إلى إشراك عامة الجمهور دعماً لولايته. وفي عام ٢٠١٤، قام صندوق السكان ومجلس أصدقاء صندوق السكان بإعادة تنظيم علاقتهما فيما يتعلق بجمع الأموال وإشراك الجمهور، مما وفر للصندوق شراكة نشطة لزيادة الإيرادات عن طريق التبرعات التي تُخصَم من الضرائب في الولايات المتحدة.

ثالثاً - الجهود المبذولة لتنويع قاعدة التمويل

٥٤ - مازال الصندوق يحظى بدعم واسع من جانب الدول الأعضاء. وقد قدم تقرير استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ زخماً إضافياً لإجراء المزيد من الحوار مع الدول الأعضاء بشأن قضايا السكان والتنمية المرتبطة بولاية الصندوق وخطته الاستراتيجية. وثمة أهمية حاسمة لتنويع مصادر التمويل - المشاركة المستمرة مع الاقتصادات الناشئة، والبلدان المستفيدة من البرامج، والقطاعين الخاص والخيري، ومصادر التمويل الأخرى، بالإضافة إلى الشركاء التقليديين في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية — من أجل تمكين الصندوق من الاضطلاع بولايته. وبجانب هذا التقرير، ستشكل جهود الصندوق المبذولة لتنويع قاعدة التمويل جزءاً من استراتيجية تعبئة الموارد التي ستُعرَض في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي.

رابعاً - خلاصة

٥٥ - ما زال صندوق السكان يؤكد أهمية الموارد العادية التي يمكن التنبؤ بها، والتي ستمكن الصندوق من تنفيذ ولايته، وتعزز الدعم الذي يقدمه للبلدان من أجل النهوض بأهداف المؤتمر

الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، وإطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٤، قدمت ٤١ جهة مانحة (حوالي ٣١ في المائة من أصل إجمالي ١٣٢ جهة مانحة) التزامات متعددة السنوات للموارد العادية لعام ٢٠١٤ والسنوات المقبلة. وفي ضوء ذلك، يدعو الصندوق المجلس التنفيذي وسائر الدول الأعضاء إلى ترجمة التزاماتها بتحقيق هذه الأهداف إلى التزامات مالية متعددة السنوات، على النحو الذي حثت عليه الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧ وأيده العديد من مقررات المجلس التنفيذي. فوجود تدفق نقدي يمكن التنبؤ به أمر مهم لإدارة عمليات الصندوق بفعالية وكفاءة؛ ولهذا السبب، يشجع الصندوق جميع الحكومات على الالتزام بتعهدات المساهمات ومواعيد الدفع في حينها.

٥٦ - واستطاع الصندوق أن يحشد موارد مجموعها ١ ٠٠٢,٥ مليون دولار. وفي ضوء ذلك، يعرب الصندوق عن تقديره للدعم السياسي والمالي الواسع النطاق المقدم إلى الصندوق من المجلس التنفيذي والدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٥٧ - وثمة عاملان من المهم أن يوضعا في الاعتبار هما: تأثير التقلبات في أسعار الصرف (لا سيما في عام ٢٠١٥)، واستمرار ضيق قاعدة تمويل الموارد العادية أكثر من اللازم (حوالي ٩٨ في المائة من إيرادات المساهمات المقدمة للصندوق في الموارد العادية يأتي من مانحين في لجنة المساعدة الإنمائية-منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي). ولذلك، فإن استدامة الموارد العادية لها أهمية حيوية للصندوق من أجل مواكبة الطلب المتزايد على خدماته، والحفاظ على وجوده العالمي، بما في ذلك في الحالات الهشة، ومواصلة التصدي للاحتياجات المتبقية، وحماية التقدم المحرز. وتتوقف قدرة الصندوق على تحقيق النتائج على وجود قاعدة متينة للتمويل.

٥٨ - وقد زادت إيرادات مساهمات التمويل المشترك من ٤٩٧,٩ مليون دولار إلى ٥٢٥,١ مليون دولار في عام ٢٠١٤. ويسعى الصندوق إلى الحفاظ على توازن متعادل بين الموارد العادية وموارد التمويل المشترك. وفي عام ٢٠١٤، وفي إطار الجهود المبذولة لتعبئة الموارد، أبرم الصندوق ٢٠٤ اتفاقات جديدة للتمويل المشترك، بزيادة قدرها ٤٩ اتفاقاً، مقارنة بـ ٢٤٥ اتفاقاً في عام ٢٠١٣.

خامساً – عناصر قرار

٥٩ – قد يرغب المجلس التنفيذي في أن:

(أ) يحيط علماً بالتقرير المتعلق بمساهمات الدول الأعضاء وجهات أخرى في صندوق الأمم المتحدة للسكان وتوقّعات الإيرادات لعام ٢٠١٥ والأعوام المقبلة (DP/FPA/2015/8)؛

(ب) يحيط علماً أيضاً بنسبة الزيادة البالغة ٣,٨ في المائة في إيرادات المساهمات في الموارد العادية لعام ٢٠١٤ المقدمة للصندوق، لتصل إلى ٤٧٧,٤ مليون دولار، وتزيد بمبلغ ١,٤ مليون دولار عن الرقم المستهدف في الخطة الاستراتيجية وهو ٤٧٦ مليون دولار للموارد العادية لعام ٢٠١٤؛

(ج) يحيط علماً كذلك بالزيادة في مجموع إيرادات المساهمات الإجمالية (الموارد العادية وموارد التمويل المشترك) المقدمة للصندوق في عام ٢٠١٤، لتصل إلى ١ ٠٠٢,٥ مليون دولار، ارتفاعاً من ٩٥٧,٩ مليون دولار في عام ٢٠١٣؛

(د) يؤكد على أن الموارد العادية هي الركيزة الأساسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأنها أساسية للحفاظ على طبيعة ولايته المتسمة بتعدد الأطراف والحياد والشمول وللقيام بعمله، ويشجع الصندوق على مواصلة تعبئة هذه الموارد، مع الاستمرار في تعبئة الموارد التكميلية من أجل صناديقه وبرامجه المواضيعية؛

(هـ) يشجع جميع الدول الأعضاء على زيادة مساهماتها في الموارد العادية، كما يشجع البلدان التي في وضع يسمح لها بذلك على تقديم مساهماتها خلال النصف الأول من العام، وعلى الإعلان عن تبرعات لسنوات متعددة من أجل كفالة البرمجة الفعالة؛

(و) يشجع أيضاً جميع حكومات البلدان المستفيدة من البرامج على توسيع مساهماتها المقدمة للبرامج في بلدانها؛

(ز) يؤكد أن الصندوق يحتاج إلى دعم سياسي قوي وإلى مزيد من الدعم المالي، إضافة إلى موارد عادية يمكن التنبؤ بها، لكي يتسنى له تعزيز مساعدته للبلدان حتى تتمكن من إدراج خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بصورة كاملة في استراتيجياتها وأطرها الإنمائية الوطنية، ومن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومن دعم البلدان في تحقيق إطار التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.